

Distr.: General
26 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٣٣ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١١

البيئة

المحتويات

الصفحة

٢	التوجه العام
١٠	البرنامج الفرعي ١: تغير المناخ
١٣	البرنامج الفرعي ٢: الكوارث والتراعات
١٤	البرنامج الفرعي ٣: إدارة النظام الإيكولوجي
١٧	البرنامج الفرعي ٤: الحوكمة البيئية
٢٠	البرنامج الفرعي ٥: المواد الضارة والنفايات الخطرة
٢٣	البرنامج الفرعي ٦: الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان
٢٥	الولايات التشريعية

* A/65/50



التوجه العام

١١-١ تقع المسؤولية الرئيسية عن البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة على عاتق برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويستمد البرنامج ولايته من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧)، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة شؤون البيئة، وصندوق البيئة. وقد أوضح مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة دور البرنامج وولايته في مقرره ١٩/١، في إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في وقت لاحق في مرفق قرارها د-١٩/٢. وأوردت الجمعية العامة تفاصيل أخرى عن ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قرارها ٢٤٢/٥٣.

١١-٢ وأكد مجلس الإدارة مجدداً، في مقرره د-١٧/١ المتعلق بالحوكمة البيئية الدولية، الحاجة إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإرسائه على قاعدة علمية أمتن، ودعا إلى عدة أمور منها أن يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مزيداً من الدعم في مجالي بناء القدرات والتكنولوجيا للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كما دعا إلى تحسين التنسيق فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتعزيز التنسيق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأعادت الجمعية العامة التأكيد مؤخراً في قرارها ٦٤/٢٠٤، على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة الرئيسية المختصة بالبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة، وشددت على الحاجة إلى مواصلة النهوض بخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات وتنفيذ أهدافها بصورة كاملة في مجالي بناء القدرات وتقديم الدعم التكنولوجي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ورحبت في هذا الصدد، بقرار تعميم خطة بالي الاستراتيجية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الأمد المتوسط للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

١١-٣ وطلب مجلس الإدارة في مقرره ٢٤/٩ إعداد استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ تتضمن رؤية واضحة وأهدافاً وأولويات ومقاييس للآثار وآلية قوية لتقوم الحكومات باستعراضها. واسترشاداً بالأدلة العلمية، ومنها الاستنتاجات الواردة في تقرير سلسلة توقعات البيئة العالمية، والأولويات المنبثقة عن المنتدى العالمية والإقليمية، حددت ست أولويات مواضيعية شاملة فيما يتعلق بصياغة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، لتوفير توجيه أكثر تركيزاً على النتائج والتوجيه الاستراتيجي لأعمال البرنامج في المستقبل. وبعد عملية تشاورية موسعة مع لجنة الممثلين الدائمين للبرنامج، اتخذ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في دورته الاستثنائية العاشرة المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٨، المقرر د-١٠/٣

الذي رُحِبَ فيه بالاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وأذن للمدير التنفيذي باستخدامها في صياغة الخطة البرنامجية للبرنامج لفترة السنتين. وأقرّ مجلس الإدارة في مقرره ١٣/٢٥ الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بما يكفل الاتساق مع استراتيجية البرنامج المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. ويراعي الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الالتزام بالاستراتيجية الشاملة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وتأمين تواصل العمل بدءاً من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ومن ثم الحفاظ على البرامج الفرعية الستة نفسها، مع المحافظة، قدر الإمكان، على الإنجازات المتوقعة لتحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

١١-٤ وستكون الدروس المستفادة في تنفيذ الخطة البرنامجية لفترة ٢٠١٠-٢٠١١ حاسمة في تحسين أداء الاستراتيجية المتوسطة الأجل للبرنامج. وسيستمر تنفيذ البرنامج في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ عن طريق الشعب القائمة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما يكفل التماسك والتآزر بين الممارسات المهنية الشاملة، كالممارسات في مجالات العلم والقانون والاقتصاد والاتصالات. وسيتم الحفاظ على الإصلاحات المؤسسية التي نفذها البرنامج خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتشمل هذه الإصلاحات نهجاً مجدولاً لتنفيذ برنامج العمل، تعمل فيه الشعب والمكاتب الإقليمية على تحديد وتنفيذ الأهداف المشتركة على صعيد المنظمة في كل مجال من المجالات المواضيعية الستة، بما يتماشى أيضاً مع الأولويات الإقليمية والوطنية. وسيستفاد في التنظيم من إطار للمساءلة يكفل وضوح الأدوار والمسؤوليات والمنجزات المستهدفة. وستستخدم سياسة رصد وسياسة تقييم كأساس للخطط التي ستنفذ في فترة السنتين. كما سيوفر مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهدافه إطاراً شاملاً لكفالة التماسك الاستراتيجي بين الأولويات المواضيعية الست. وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج تعزيز شراكاته مع الشركاء الرئيسيين، مثل مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، والشبكات ذات القاعدة العلمية، والمجموعات الرئيسية. وستعزز هذه الاستراتيجيات والسياسات المؤسسية والنهج المحسدة فيها الإدارة القائمة على النتائج في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتزيد المساءلة الإدارية في تنفيذ البرامج واستخدام الموارد، وتكفل في الوقت نفسه أن تعود جميع البرامج الفرعية بالفائدة على الخبرات القطاعية ذات الصلة.

١١-٥ وتتسم بيئة السياسات الدولية الأعم وعمليات إصلاح الأمم المتحدة بأهمية كبيرة بالنسبة لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي هذا الصدد، توفر توجيهات واضحة للبرنامج في إطار خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والنتائج الختامية الأخرى لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ولاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة

للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المتوقع أن تكتسي الأهداف الإنمائية للألفية، ونتائج أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠١١، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢، في جملة أحداث أخرى، أهمية خاصة بالنسبة لأنشطة البرنامج، وقد تترك أثراً على برنامج عمله.

١١-٦ ويواجه العالم تغيراً بيئياً لم يسبق له مثيل، وهو تغير يفرض تحديات ويخلق فرصاً في آن واحد. وتظهر الأدلة العلمية المتزايدة أن النظم الإيكولوجية تتعرض لضغط غير مسبوق، وأن آفاق التنمية المستدامة معرضة بالتالي لتهديد خطير. وسيواصل البرنامج، من خلال عملية التوقعات البيئية العالمية، إجراء تقييمات بيئية عالمية شاملة ومتكاملة وذات مصداقية علمية. وحرصاً على تأمين الظروف البيئية اللازمة للازدهار والاستقرار والإنصاف، ستدعو الحاجة إلى توفير الاستجابات في الوقت المناسب وعلى نحو يتناسب مع نطاق التحديات البيئية. وعند وضع هذه الاستجابات، سيكون على كل من الحكومات، والمجتمع الدولي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وعامة الجمهور، الاضطلاع بدور هام. وسيسعى البرنامج لتأدية دوره في تحديد وتسهيل ودعم الاستجابات الملائمة لتلك التحديات والفرص البيئية، مع مراعاة أدوار المنظمات الأخرى المشاركة في التنمية المستدامة والحالات المحددة للبلدان.

١١-٧ وفي إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، سيواصل البرنامج تركيز جهوده خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على الأولويات المواضيعية الشاملة الست، وهي تغير المناخ، والكوارث والتراعات، وإدارة النظم الإيكولوجية، والحوكمة البيئية، والمواد الضارة والنفايات الخطرة، والكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان على النحو المبين أدناه في الفقرات ١١-٩ إلى ١١-١٤.

١١-٨ وللاستفادة من ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمزايا النسبية التي تمتع بها، سيضطلع البرنامج بدوره المتميز في الإشراف على المسائل البيئية ضمن المجالات المواضيعية الشاملة ذات الأولوية، عن طريق حفز التعاون والعمل الدوليين وتعزيزهما؛ وإطلاق الإنذارات المبكرة وإسداء المشورة في مجال السياسات استناداً إلى مبادئ علمية سليمة؛ وتسهيل وضع القواعد والمعايير وتنفيذها وتطويرها؛ ودعم وضع السياسات والقوانين الدولية والوطنية؛ وإقامة روابط متينة بين الاتفاقيات البيئية الدولية؛ وتقديم خدمات الدعم التكنولوجي وبناء قدرات البلدان تمشياً مع أولوياتها. وسيكتسي عمل البرنامج مع أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف أهمية بالغة في مساعدتها على دعم البلدان في تنفيذ الأهداف والالتزامات ذات الصلة. وتبين الفقرات ١١-١٥ إلى ١١-١٧ أدناه العناصر الرئيسية لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة على صعيد تنفيذ البرنامج.

٩-١١ تغير المناخ في إطار النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في التصدي لتغير المناخ، سيساعد البرنامج على تعزيز قدرة البلدان، ولا سيما الأكثر ضعفاً، على بناء قدراتها على التكيف في مواجهة آثار تغير المناخ ودعم البلدان على الانتقال إلى مسارات التنمية القائمة على الحد من انبعاثات الكربون. وسيجري البرنامج تقييمات علمية، ويقدم المشورة السياساتية والتشريعية، ويضطلع بأنشطة رائدة من خلال التركيز على ثلاثة من المجالات ذات أولوية: (أ) التكيف القائم على النظم الإيكولوجية: بناء تعزيز القدرة على التكيف في مواجهة آثار تغير المناخ، من خلال التدابير القائمة على النظم الإيكولوجية؛ (ب) خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية: مساعدة البلدان على الاستفادة من المنافع المشتركة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (والأشكال الأخرى لعزل الكربون الآتي من مصادر أرضيه) لتعزيز استدامة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية عموماً والحد من الأخطار التي تواجه استدامتها؛ (ج) الاستعداد للتكنولوجيا النظيفة: دعم تنمية "استعداد" البلدان للانتقال إلى التكنولوجيا النظيفة. وسيشدد البرنامج على أوجه التآزر بين التنمية والسياسات المناخية، فضلاً عن المنافع المشتركة لإجراءات التصدي لتغير المناخ وإسهامها في الاستدامة البيئية.

١٠-١١ الكوارث والتزاعات سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على بناء القدرات الوطنية للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الأخطار التي تهدد رفاه البشر نتيجة للأسباب والعواقب البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية الحالية والمحتملة والتي هي من صنع الإنسان، وعلى التوعية بالمخاطر البيئية الناجمة عن التزاعات، في سياق قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٨، باتباع نهج متكامل يشمل ثلاث دعائم تنفيذية رئيسية هي: الحد من أوجه الضعف والأخطار؛ والتصدي لحالات الطوارئ والإنعاش؛ وتعميم مراعاة البيئة. وسيركز البرنامج، في إطار هذه الدعائم، على أهمية التصدي للأخطار وأوجه الضعف البيئية، باعتبار ذلك مطلباً أساسياً للتنمية المستدامة، وسيسعى إلى إدراج الاحتياجات المتعلقة بإدارة البيئة في خطط الإنعاش الخاصة بالعناصر الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة.

١١-١١ إدارة النظم الإيكولوجية سيسهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة اتباع نهج شامل للقطاعات ومتكامل في إدارة النظم الإيكولوجية، سعياً لقلب الاتجاه التراجعي لخدمات النظم الإيكولوجي وزيادة قدرة النظم الإيكولوجية على تحمل الصدمات الخارجية، كتدهور الموائل، وانتشار الأنواع الغازية، وتغير المناخ، والتلوث، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. وسيواصل البرنامج التحفيز على اتباع نهج متكامل في تقييم وإدارة نظم المياه العذبة والنظم البرية والساحلية والبحرية. وسعياً إلى تيسير اتباع نهج أكثر تكاملاً، سيستفيد البرنامج من قاعدة معارفه ومن التقييمات البيئية المتكاملة لتحقيق إدارة أكثر فعالية للنظم الطبيعية على

نطاقات متعددة وعلى امتداد عدة قطاعات، من خلال بناء القدرات التقنية والمؤسسية. وسيشجع البرنامج نهج الإدارة القائم على التكيف مع آثار تغير المناخ والإشراك في اتخاذ القرارات والتمويل المستدام عن طريق مدفوعات أو استثمارات لصالح الخدمات البيئية، وذلك لتعزيز محرّكات التغيير في النظم الإيكولوجية التي تقلب الاتجاه التراجعي وتزيد من قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل.

١١-١٢ الحوكمة البيئية سيسترشد عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال بالأخص بمقرر مجلس الإدارة د-١٧/١ المتعلق بالحوكمة البيئية الدولية. وعلى الصعيد العالمي، ستدعم أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الاضطلاع بدوره المحوري في عمليات صنع القرارات الدولية المتعلقة بالحوكمة البيئية وفي وضع جدول الأعمال البيئي العالمي. وسيعمل البرنامج على: (أ) وضع أولويات لجهوده الرامية إلى تطوير الاتساق والتعاون في مجال البيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لا سيما عن طريق الإسهام في وضع السياسات العامة المتعلقة بالحوكمة البيئية في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والمتنديات الأخرى المشتركة بين الوكالات، وعن طريق الاستعانة الثامة بالفريق المعني بإدارة البيئة؛ (ب) التعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ودعم التعاون فيما بينها من أجل تيسير تنفيذها على نحو فعال، وإقامة شراكات مع هيئات الإدارة التابعة لآليات العمليات الحكومية الدولية الأخرى وأماناتها من أجل تعزيز النظم المتعاضدة المشتركة بين البيئة والمجالات الأخرى ذات الصلة؛ (ج) تشجيع التعاون الدولي والإجراءات الدولية المستندة إلى مبادئ علمية سليمة ودعم تقرير السياسات على أساس علمي؛ تحفيز الجهود الدولية الرامية إلى مواصلة تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً؛ (د) تعزيز الدعم المقدم لإشراك أصحاب المصلحة من غير الحكومات والمجتمع المدني في الحوكمة البيئية على جميع المستويات؛ (هـ) دعم الحكومات في وضع وتنفيذ وتعزيز المؤسسات والقوانين الهادفة إلى تعزيز الحوكمة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بإدماج البيئة في السياسات القطاعية الأخرى والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من منهج عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبما يتفق مع جهود إصلاح الأمم المتحدة.

١١-١٣ المواد الضارة والنفايات الخطرة كجزء من الجهود الأوسع نطاقاً التي تبذلها الأمم المتحدة للحد من الآثار البيئية والصحية للمواد الضارة والنفايات الخطرة، سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: (أ) إعطاء الأولوية لإنشاء تحالفات استراتيجية مع جميع أصحاب المصلحة؛ (ب) تعزيز السلامة الكيميائية ضمن نهج متسق يقوم على دورة الحياة، ووفقاً لأهداف النهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية الذي اعتمد في دبي في شباط/فبراير ٢٠٠٦؛ (ج) دعم إنشاء وتطوير نُظُم متفقٍ عليها دولياً لإدارة المواد الكيميائية.

وسيصبح إنشاء نظام بشأن الزئبق مجالاً متميزاً لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال فترة السنتين؛ (د) تقديم الخدمات لعملية النهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتنفيذ عنصرها البيئي، ومساعدة البلدان على زيادة قدراتها على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة؛ (هـ) دعم المبادرات المتعلقة بإدارة مواد كيميائية معينة تثير شواغل عالمية مثل الزئبق والملوثات العضوية العصبية التحلل وغيرها من المواد المشمولة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ (و) معالجة المسائل المستجدة المتصلة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة والاستمرار في المشاركة في المبادرات من قبيل الشراكة من أجل نظافة الوقود والمركبات.

١١-١٤ الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان سيشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإصلاحات في السياسات الحكومية، والتغييرات في الممارسات والقرارات الإدارية للقطاع الخاص، وتعميق الوعي لدى المستهلك، باعتبار ذلك وسيلة للحد من آثار النمو الاقتصادي والتنمية على استنفاد الموارد وتدهور البيئة. في حين يكمن التفكير المفاهيمي الذي يشكل الأساس للاقتصاد الأخضر بمرامج فرعية أخرى فإن مفهوم الاقتصاد الأخضر جزء لا يتجزأ من عمل هذا البرنامج الفرعي؛ وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: (أ) تعزيز الأساس العلمي لعملية اتخاذ القرارات في القطاعين العام والخاص؛ (ب) إسداء المشورة للحكومات والقطاع الخاص بشأن السياسات والإجراءات التي ترمي إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد والتقليل من التلوث باتباع نهج يستند إلى دورة حياة المنتج؛ (ج) التشجيع على تطبيق نهج الإدارة البيئية، والتكنولوجيا السليمة بيئياً، والإدارة المتكاملة للنفايات، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل خلق دورات حياة وسلاسل إمدادات للمنتجات تكون أكثر استدامة؛ (د) تعميق وعي المستهلكين بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، من أجل التأثير على خياراتهم فيما يتعلق بالسلع والخدمات؛ (هـ) إيلاء الأولوية لدعم لإطار السنوات العشر لبرامج استدامة الإنتاج والاستهلاك في إطار عملية مراكش؛ (و) العمل مع شبكة شركائه من أجل رصد التقدم المحرز وتنفيذ مبادرات تعاونية تتعلق بالكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الاستهلاك المستدامين.

١١-١٥ وستكون الاستراتيجية التي ستتبع في تنفيذ البرنامج متسقة مع ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وما يتمتع به من مزايا نسبية. وستستمر عمليات الرصد والتقييم البيئي ذات المصدقية العلمية في توفير الأساس الذي يستند إليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ الأولويات المواضيعية الشاملة. وسيعزز ذلك النهج دور العلم في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات المستنيرة. وسيلهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإجراءات والابتكارات البيئية ويعززها فيما بين الحكومات والكيانات الشريكة في الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع

المدني، بما فيه الأوساط العلمية والفئات المهمشة. وسييسر التعاون الدولي وتوفير توجيهات واسعة النطاق بشأن السياسات العامة في المجال البيئي من خلال وسائل منها عملية مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على الصعيد العالمي، وعن طريق دعم العمليات الوزارية وغيرها من العمليات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية.

١١-١٦ وعلاوة على ذلك، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز دور السلطات البيئية الوطنية في العمليات الإنمائية وعمليات التخطيط الاقتصادي، وسييسر إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات القطاعية الوطنية وفي عمليات التخطيط والبرامج الإنمائية. وسيحفز العمليات التي يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون وتهدف إلى الجمع بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني من أجل تطوير وتحسين تنفيذ التدابير التشريعية والطوعية والحوافز الاقتصادية المتصلة بالبيئة وممارسات قطاع الأعمال. وسيعمل البرنامج على تسهيل استفادة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من التمويل العادل والمستدام للعمل البيئي، سواء من المصادر العامة أو الخاصة، بما في ذلك الآليات القائمة على السوق.

١١-١٧ وستشهد فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ زخماً متزايداً نحو تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية استناداً إلى النتائج التي تتحقق في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وسيُدمج بناء القدرات والدعم التكنولوجي في عملية التنفيذ في جميع المجالات المواضيعية الشاملة ذات الأولوية، وبالتالي يشكلان جزءاً لا يتجزأ من جميع البرامج الفرعية. وسيجري تنسيق تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية على الصعيدين الوطني والإقليمي عبر المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسيقيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحالفات استراتيجية مع شركاء من داخل أسرة الأمم المتحدة، ومن المجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل متزايد، سعياً لتوسيع النطاق الذي يقوم بتغطيته على الصعيدين الوطني والإقليمي وحفز العمل. وفضلاً عن ذلك، سيشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بقوة التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويسهله باعتباره إحدى الآليات الرئيسية لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية من أجل دعم التكنولوجيا وبناء القدرات.

١١-١٨ وسيُنفذ البرنامج من خلال الهيكل المؤسسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يتكون من ست شعب قائمة وشبكة من ستة مكاتب إقليمية، عن طريق الاستفادة من مجالات تخصصها ومن حضورها الاستراتيجي وقدرتها على الإنجاز على الصعيد الإقليمي. ومن المحتمل أن تتغير عناصر هذا النهج، وأن يتغير الهيكل المؤسسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع تراكم الدروس المستفادة خلال تنفيذ الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وسيتم وضع هذه التغييرات في الاعتبار عند مناقشة الدروس المستفادة، وفي غضون

ذلك، قد يحتاج الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، إلى تعديل. وتتولى شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد قيادة البرامج الفرعية ١ و ٥ و ٦. وتتولى شعبة تنفيذ السياسات البيئية قيادة البرنامجين الفرعيين ٢ و ٣. وتتولى شعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية قيادة البرنامج الفرعي ٤. أما شعبة الإنذار المبكر والتقييم فهي مسؤولة عن توفير قاعدة علمية سليمة لجميع البرامج الفرعية، كما تضطلع بدعم مهمة كبير العلماء. وتتولى شعبة التعاون الإقليمي، من خلال المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية المرتبطة بها، المسؤولية عن تحديد الأولويات الإقليمية والوطنية، وضمان أن يتم الاسترشاد بتلك الأولويات في وضع وتنفيذ برنامج العمل، وتوفير التوجيه الاستراتيجي، وتنسيق وتماسك تنفيذ عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية. وتتولى شعبة الاتصالات وشؤون الإعلام المسؤولية عن الاتصال وعن إنتاج المنشورات لجميع البرامج الفرعية.

١١-١٩ وسيتابع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنجاز المعزز للبرنامج من خلال عدد من العمليات والشراكات. وفي إطار الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، سيشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز التكامل المنهجي للاستدامة البيئية في البرامج القطرية للأمم المتحدة. كما سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مجموعة متكاملة من أصحاب المصلحة والشركاء، تشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص ووكالات المعونة الثنائية، مع الاستفادة من الموارد المتاحة لكل منها وخبراتها وما تتمتع به من مزايا نسبية. وستبذل جهود من أجل توثيق التعاون بين برنامجي الفني وعمل لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، التي يقدم الدعم لأمانتها.

١١-٢٠ وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إدماج المساواة والعدالة بين الجنسين في جميع سياساته وبرامجه ومشاريعه، مع إيلاء اهتمام خاص لدور المرأة في صنع السياسات البيئية، والإدارة البيئية، والإنذار المبكر، وإدارة الكوارث. كما أن نطاق التزام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعميم المساواة والعدالة بين الجنسين في برامجه سيستمر في التوسع ليشمل عمله مع الشركاء ومع الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

١١-٢١ وسيستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمية، في تقديم المساعدة للبلدان المستحقة من أجل وضع وتنفيذ مشاريع في مجالات العمل الرئيسية الستة التي يركز عليها المرفق، وفقا لتوجيهات هيئات إدارة الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، التي يعمل مرفق البيئة العالمية بمثابة آلية تمويل لها. وسيركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة أساسية على مجالات ولايته، وسيؤلّي اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في

إسداء المشورة العلمية والتقنية للمرفق بشأن سياساته وبرامجه كما سيستمر في استضافة الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية.

البرنامج الفرعي ١ تغير المناخ

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان المعرضة للخطر على التحمل في مواجهة تغيُّرات المناخ، ودعم البلدان في اتباع مسارات التنمية المتسمة بانخفاض انبعاثات الكربون

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) زيادة عدد البلدان التي تُدمج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في خططها للتنمية الوطنية	(أ) إدماج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في عمليتي التخطيط الإنمائي ورسم السياسات في البلد، المرتكزتين على التقييمات العلمية، وعلى تقديم المشورة في مجال السياسات العامة والمسائل التشريعية، وعلى الدروس المستفادة من المشروعات الرائدة المدعومة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن خبرات التكيف القائم على النظم الإيكولوجية المعروضة على الصعيد العالمي
(ب) زيادة عدد البلدان التي لديها استراتيجيات تعتمد على البدائل القليلة الكربون، وخطط للطاقة تتضمن سياسات صريحة تتعلق بالطاقة المتجددة أو بالكفاءة في استخدام الطاقة	(ب) تقوم البلدان بشكل متزايد باعتماد البدائل المنخفضة الكربون وبدائل الطاقة النظيفة، وتتخلص تدريجياً من التقنيات التي تفتقر إلى الكفاءة، وتفصل بين النمو الاقتصادي وانبعاث الغازات الحابسة للحرارة بناءً على التقييمات الفنية والاقتصادية، وتقديم المشورة بشأن السياسات، ودعم التشريعات، وآليات التمويل التحفيزي
(ج) زيادة مستوى الاستثمارات الوطنية في مشاريع الطاقة النظيفة	(ج) يجري، على النطاق العالمي، تيسير الحصول على الصعيد الوطني على التمويل الخاص بتغير المناخ، كما يجري تقييم وتشجيع آليات التمويل المبتكرة الناجحة.
(د) '١' زيادة عدد البلدان التي تنفذ خطط خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات	(د) انخفاض معدل إزالة الغابات وتدهور الأراضي حيث تتجه البلدان نحو الإدارة المستدامة للغابات، وحفظ الغابات، والاحتساب الكامل للكربون الأرضي على أساس إزالة العوائق
'٢' زيادة النسبة المئوية للأراضي التي تجري إدارتها بغرض خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
نتيجة لتنفيذ خطط خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحرار وتدهور الغابات	السياسية والمالية والمؤسسية وغيرها من الدوافع المؤدية إلى إزالة الغابات، والمراعاة الكاملة للمنافع والضمانات المشتركة
(هـ) '١' زيادة عدد الخطط الإنمائية المحلية أو الوطنية أو الإقليمية المحددة القطاع التي تتضمن تقييمات تتعلق بالمناخ	(هـ) زيادة إمكانية وصول الفئات المستهدفة إلى تقييمات تُغيّر المناخ والمعلومات ذات الصلة اللازمة لاتخاذ القرارات والتخطيط الطويل الأجل
'٢' زيادة عدد الاستنتاجات أو النتائج المستخلصة من أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تغيّر المناخ التي تنشر في الصحف وفي وسائل الإعلام	

الاستراتيجية

١١-٢٢ تظطلع شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد بالمسؤولية عن تنسيق البرنامج الفرعي المتعلق بتغير المناخ. وبالنظر إلى الطابع المتعدد التخصصات للبرنامج الفرعي، ستقوم الشعبة بدور تنسيقي، وتكفل تنفيذ برنامج العمل في تعاون وثيق مع الشُعَب الأخرى في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيتم تنفيذ الاستراتيجية، المتممة لعمليات وأعمال مؤسسات أخرى، منها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبرتوكول كيوتو الملحق بها، وشراكات من قبيل شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة التي أنشئت حديثاً، وشركاء آخرين، كما يلي:

(أ) مساعدة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على التقليل من هشاشة أوضاعها وزيادة مرونتها في مواجهة آثار تغيّرات المناخ، عن طريق بناء وتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية على تقييم مدى هشاشة الأوضاع للتعرض وإدارة المعارف والتخطيط لأغراض التكيف، وعن طريق دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إدراج تدابير التكيف القائم على النظم الإيكولوجية ضمن الخطط الإنمائية وخطط تقرير السياسات في البلد؛

(ب) تسهيل تحول البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تدريجياً إلى مسارات إنمائية تستخدم بدائل منخفضة الكربون مع التأكيد على دعم قدرة البلدان على استيعاب تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وأخذ أعمال الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في الاعتبار. وسيتم تحقيق ذلك عن طريق بناء شراكات

استراتيجية وإشراك القطاع الخاص من أجل تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة؛ وتعجيل نمو أسواق تكنولوجيا الطاقة المتجددة وتعزيز إمكانية الحصول على طاقة أنظف. وبالإضافة إلى ذلك سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لكيانات الأمم المتحدة بغية جعل منظومة الأمم المتحدة محايدة مناخياً؛

(ج) تيسير إمكانية حصول البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على التمويل الخاص بتغير المناخ من أجل الحصول على التكنولوجيا النظيفة، ودعم آليات التمويل سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص؛

(د) دعم العمليات الوطنية للاستعداد لخطط خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات والمساهمة في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتلك الخطط، بما في ذلك تقديم المشورة التقنية بشأن سبل التصدي لمسائل إزالة الأحراج وتدهور الغابات، وأساليب وأدوات قياس ورصد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتدفقات الكربون الصادرة عن الغابات؛ مساعدة البلدان على تعميم الفوائد المشتركة لخطط خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات (وغيرها من سبل عزل الكربون الأرضي)؛ وتعزيز الاستدامة الكلية لخطط خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات والحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها؛ والتشجيع على تمويل خطط خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الأراضي ومساعدة البلدان في الحصول على الدعم المالي والتقني؛ وتشجيع وتسهيل إجراء مشاورات واسعة النطاق بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات التي تعتمد على الغابات، والمساعدة على إقامة روابط مع البرامج الوطنية القائمة في مجالات الحوكمة والتنمية والحد من الفقر، والأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية؛

(هـ) زيادة فهم علم تغير المناخ واستخدامه في وضع سياسات سليمة، عن طريق إيصال نتائج التقييمات التي يُجريها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والتقارير الخاصة التي يُصدرها، وغير ذلك من المعلومات العلمية الموجهة إلى جمهور معين؛ وزيادة فهم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات؛ وتوفير الدعم العلمي والقانوني والمؤسسي لمؤسسات البلدان النامية ومسؤوليها الذين يشاركون في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ؛

(و) تحسين الفهم العام لتغير المناخ من خلال إيصال رسائل أساسية متعلقة بتغير المناخ بطرق واضحة ومفهومة إلى مجموعات مستهدفة مختلفة مثل واضعي السياسات على المستوى الوطني، والمفاوضين، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك الرسائل التي تهدف إلى التأثير على خيارات المستهلكين.

البرنامج الفرعي ٢ الكوارث والتزاعات

هدف المنظمة: التقليل إلى الحد الأدنى من التهديدات البيئية لرفاه الإنسان التي تنجم عن الأسباب والعواقب البيئية للكوارث الطبيعية المحتملة والتي هي من صنع الإنسان

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) زيادة النسبة المئوية للاستثمار في مبادرات تستخدم القدرات الوطنية للإدارة البيئية للتقليل من المخاطر	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدارة البيئة للإسهام في الحد من أخطار الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان
(ب) زيادة النسبة المئوية للتقييمات المشتركة بين الوكالات للاحتياجات بعد الأزمات ولخطط التعافي الوطنية التي تحدد الاحتياجات البيئية وترتيبها حسب الأولوية وتقدر تكلفتها	(ب) إعداد ما يطلب من تقييمات بيئية سريعة وموثوق بها في أعقاب النزاعات والكوارث
(ج) زيادة النسبة المئوية لمجموع الأموال المخصصة للإغاثة والتعافي من الأزمات على المدى الطويل، التي تركز على إدارة البيئة والموارد الطبيعية وما يتصل بهما من مشاريع لتوفير سبل العيش	(ج) تحسين الإدارة البيئية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية استناداً إلى العملية المشتركة بين الوكالات للتقييم والتعافي من آثار الأزمات

الاستراتيجية

١١-٢٣ تقع مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالكوارث والنزاعات على عاتق شعبة تنفيذ السياسات البيئية، وبالنظر إلى الطابع المتعدد التخصصات للبرنامج الفرعي، ستضطلع الشعبة بدور تنسيقي، لكفالة تنفيذ برنامج العمل بالتعاون الوثيق مع الشعب الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستكون الاستراتيجية، التي ستنفذ أيضاً من خلال شراكات مع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لإدارات الأمانة العامة لمنظومة الأمم المتحدة، وعمليات التخطيط ذات الصلة المشتركة بين الوكالات، وغيرها من الشركاء الإقليميين، بما فيهم، على سبيل المثال لا الحصر، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاستراتيجية الدولية للتخفيف من حدة الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولجنة بناء السلام، والبنك الدولي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على النحو التالي:

(أ) في حدود الولايات القائمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لمساعدة البلدان والمجتمعات المعرضة للأزمات أو المتضررة منها عن طريق توفير الخبرات البيئية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة (مثل النساء والأطفال) والنظم الإيكولوجية الشديدة التي تتسم بالهشاشة مثل الأراضي الجافة والأراضي الملوثة بالإشعاعات، في إطار خدمات الحد من هشاشة الأوضاع ومن الأخطار، فضلا عن عمليات الاستجابة للطوارئ والإنعاش على المستويات دون الإقليمية والوطنية ودون الوطنية، بوسائل منها ما يلي:

١' تقديم التوجيه والمساعدة في مجال السياسات لوضع وتنفيذ أطر تشريعية ومؤسسية لتحسين الإدارة البيئية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، بما يُسهم في الحد من الأخطار؛

٢' التصدي للأخطار البيئية الحادة في إطار عمليات الاستجابة للكوارث أو بعد التراجع، وتوفير الإنذار المبكر من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار الضارة على حياة الإنسان والبيئة، وإدماج الاعتبارات البيئية في برامج الإنعاش من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية على البيئة المتدهورة؛

(ب) القيام، بناء على طلب الدول الأعضاء، بتوفير الإنذار المبكر فيما يتعلق بالأخطار البيئية والبيانات، والخبرة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية العابرة للحدود والمشاركة المرتبطة بالمبادرات ذات الصلة التي تضطلع الأمم المتحدة بقيادتها؛

(ج) الإسهام في السياسات العالمية عن طريق إدماج الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات في مجال البيئة في العمليات ذات الصلة المتعلقة بوضع السياسات والتخطيط في مجالي التراجع والكوارث على الصعيد العالمي.

البرنامج الفرعي ٣ إدارة النظام الإيكولوجي

هدف المنظمة: كفالة اتباع البلدان نهج النظام الإيكولوجي لتعزيز رفاه البشر

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) زيادة عدد عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية التي تعتبر خدمات النظام الإيكولوجي عنصرا من عناصر التنمية	(أ) تعزيز قدرة البلدان والمناطق على إدماج النهج القائم على إدارة النظام الإيكولوجي في عمليات التنمية والتخطيط

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) امتلاك البلدان والمناطق القدرة على استخدام أدوات إدارة النظام الإيكولوجي وتطبيقها	(ب) '١' زيادة عدد البلدان التي تتصدى لتدهور النظام الإيكولوجي من خلال تطبيق أدوات إدارة النظام الإيكولوجي المدعومة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة
(ج) تعزيز قدرة البلدان والمناطق على موازنة برامجها البيئية من أجل التصدي لتدهور مجموعة مختارة من خدمات النظام الإيكولوجي ذات الأولوية	'٢' زيادة مساحة النظم الإيكولوجية الأرضية أو المائية التي تدار للحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي أو إصلاحها
(ج) زيادة عدد صكوك التخطيط الوطنية والإقليمية التي تتضمن التزامات وأهداف تتعلق بدمج إدارة النظام الإيكولوجي على المستويات الوطنية والإقليمية والقطاعية	

الاستراتيجية

١١-٢٤ تقع مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بإدارة النظام الإيكولوجي على عاتق شعبة تنفيذ السياسات البيئية. وبالنظر إلى الطابع المتعدد التخصصات للبرنامج الفرعي، ستضطلع الشعبة بدور تنسيقي يكفل تنفيذ برنامج العمل بالتعاون الوثيق مع الشعب الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الخارجيين الآخرين. وتستجيب الاستراتيجية لنهج النظام الإيكولوجي الذي اعتمدته اتفاقية التنوع البيولوجي والذي يدعو إلى حفظ بنية التنوع البيولوجي وأدائه حفاظاً على خدمات النظام الإيكولوجي. كما تستجيب للدعوة إلى متابعة تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، مع الإقرار بوجوب تحسين اتباعها للنهج ومنهجيته وتنفيذ توصياته. وستكون الاستراتيجية، التي تُنفذ بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية، والأوساط العلمية، ومقدمي البيانات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وسائر أصحاب المصلحة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية والبنك الدولي، وغيرهم من شركاء تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية كما يلي:

(أ) التأثير على أطر التخطيط والمساعدة على الصعيدين الإقليمي والوطني لكي تشمل نهجاً شاملاً ومتكاملاً لإدارة النظم الإيكولوجية يركز على خدمات النظام الإيكولوجي. وسيعزز البرنامج الفرعي الوعي بالصلات بين البشر وما يتركونه من آثار على النظم الإيكولوجية، وكذلك الفوائد التي يجنيها الناس من النظم الإيكولوجية وخدماتها.

وسييسر البرنامج إحداث ما يلزم من تغييرات مؤسسية وسياساتية واقتصادية وإدارية لتيسير التعاون بين عدة قطاعات؛ وحسب الاقتضاء، عبر الحدود من أجل إدارة النظم الإيكولوجية؛

(ب) ويعتمد الفقراء اعتماداً مباشراً على سلع النظام الإيكولوجي وخدماته لتأمين رزقهم. ومن ثم، سيولى اهتمام خاص لمسائل الإنصاف (التي تشمل فرصة الوصول إلى المنافع وتقاسمها إنما دون الاقتصار عليها) والكيفية التي يمكن من خلالها تعويض المجتمعات المحلية الضعيفة والمحرومة أو مكافأتهما على إشرافها على النظام الإيكولوجي؛

(ج) ولبناء قدرات الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية على تقييم التدهور، من أجل إبطاء هذا الاتجاه أو عكس مساره أثناء إدارة النظم الإيكولوجية لاستعادة حيويتها. وهذا يعني أن اهتماماً خاصاً سيولى لأداء النظام الإيكولوجي ودور التنوع البيولوجي. وستعطى أولوية لتحسين آليات تعزيز الصلة بين العلم والسياسات العامة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي. وسيضع البرنامج الفرعي ويعدل ويختبر عدداً من أدوات إدارة النظام الإيكولوجي مثل أداة نظام إدارة الموارد المائية المتكامل واستعادة النظم الإيكولوجية وأداة صنع القرار (عما في ذلك تحليل السيناريوهات والمفاضلة) وأدوات الإدارة التكيفية. وسيبين هذا البرنامج طريقة تقييم الأهمية الاقتصادية لخدمات النظام الإيكولوجي وكيفية تطبيق هذه القيم على عملية صنع القرار ووضع أدوات اقتصادية مثل الحوافز وآليات التمويل المستدام. وستعد التقييمات المتكاملة في إطار مبادرة الألفية لمتابعة تقييم النظم الإيكولوجية وسيعد تقييم اقتصادي آخر ليكون بمثابة متابعة لمشروع اقتصاديات خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وستعزز قدرات البلدان على تقييم التنوع البيولوجي ذي الأهمية الحاسمة لأداء النظام الإيكولوجي. وستعطى أولوية لتحفيز العمل على نطاق واسع لحماية مرونة النظم الإيكولوجية وأدائها. وسيولى اهتمام خاص لاستعادة النظم الإيكولوجية الأرضية الشديدة التدهور وإنشاء ممرات إيكولوجية تزيد من قدرة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي على التكيف مع تغير المناخ.

(د) وسينجز هذا العمل بالاعتماد على برامج النظم الإيكولوجية الناجحة القائمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثل برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وبرنامج المياه العذبة القائم على الإدارة المتكاملة للموارد المائية. كما ستقدم المساعدة في الإنجاز من خلال التعاون مع مبادرات أخرى تشمل دعم اتفاقية التنوع البيولوجي وعملية توقعات البيئة العالمية، ومبادرة الفقر والبيئة (التي ترد أيضاً في برامج فرعية أخرى) واقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، واستراتيجية متابعة تقييم النظم الإيكولوجية للألفية.

البرنامج الفرعي ٤ الحوكمة البيئية

هدف المنظمة: كفالة تعزيز الحوكمة البيئية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية لمعالجة الأولويات البيئية المتفق عليها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) '١' زيادة عدد النهج المنسقة المتبعة بشأن المسائل البيئية التي يركز عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعالجها بطرائق متكاملة سائر وكالات الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	(أ) قيام منظومة الأمم المتحدة بالتدريج، في إطار احترام ولاية كل كيان تابع لها، بتحقيق التعاضد ومزيد من الاتساق في الآليات الدولية لصنع القرارات المتصلة بالبيئة، بما فيها المشمولة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف
'٢' زيادة عدد الشراكات القائمة بين الكيانات والمبادرات المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة من أجل معالجة القضايا البيئية ذات الاهتمام المشترك للتصدي بطريقة تكاملية للقضايا البيئية ذات الاهتمام المشترك	
'٣' زيادة عدد المسائل البيئية التي يتناولها فريق إدارة البيئة ومجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تعكف كيانات الأمم المتحدة الشريكة على البت فيها	
'٤' زيادة عدد المبادرات المشتركة التي تتخذها أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة يبين التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج بيئية قابلة للقياس	
(ب) '١' زيادة عدد الدول التي تنفذ قوانين من أجل الارتقاء بمستوى الامتثال للأهداف والغايات البيئية المتفق عليها في مؤتمرات القمة ومؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	(ب) تعزيز قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها البيئية وتحقيق غاياتها وأهدافها ومقاصدها البيئية عن طريق تعزيز المؤسسات وتطبيق القوانين
'٢' زيادة عدد المنظمات الدولية التي تحرز تقدما واضحا نحو تحقيق نتائج بيئية قابلة للقياس بعد تطبيق التوجيه السياسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال البيئة	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ج) '١' زيادة عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي أدمجت بنجاح مبدأ الاستدامة البيئية في التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	(ج) تعمم بصورة متزايدة في العمليات الإنمائية الوطنية وعمليات البرمجة القطرية المشتركة التي تضعها الأمم المتحدة مبدأ الاستدامة البيئية في تنفيذ برامج عملها
'٢' ارتفاع النسبة المئوية لأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بلدان تدخل فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة فأصبحت تمثل مجموعة بيئية وإنمائية متسقة	(د) تحسين إمكانية حصول أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على المشورة العلمية والسياساتية السديدة التي تمكنهم من صنع القرار
(د) زيادة عدد التقييمات التي يقودها أو يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي وردت في الكتابات الأكاديمية أو الصحف الرئيسية	

الاستراتيجية

١١-٢٥ تقع مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالحوكمة البيئية على عاتق شعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية. وبالنظر إلى الطابع المتعدد التخصصات للبرنامج الفرعي، ستضطلع الشعبة بدور تنسيقي، وتكفل تنفيذ برنامج العمل بالتعاون الوثيق مع الشُعَب الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستنفذ الاستراتيجية، التي تسترشد بمقرر مجلس الإدارة د-١٧/١ المتعلق بالحوكمة البيئية الدولية، مع شركاء مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وجامعة الأمم المتحدة والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية وأمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية والعالمية على النحو التالي:

(أ) لدعم عمليات دولية متسقة لصنع القرارات المتعلقة بالحوكمة البيئية، سيساعد البرنامج الفرعي مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على تشجيع التعاون الدولي في المجال البيئي ووضع جدول الأعمال الدولي الخاص بالبيئة. وسيبقى البرنامج الفرعي حالة البيئة قيد الاستعراض على أساس منتظم من خلال عمليات تقييم رسمية ويحدد القضايا المستجدة. والهدف هو دعم عملية صنع القرار القائم على أسس علمية سليمة والمتخذ على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك عمليات مثل العملية المؤدية إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢. وسيتم التعاون مع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ودعم التعاون فيما بينها من أجل تنفيذها على نحو

فعال في إطار احترام ولاية كل كيان، والسعي لإقامة شراكات مع هيئات الإدارة والأمانات التابعة لعمليات حكومية دولية أخرى، من أجل تعزيز النظم المتعاضدة المشتركة بين البيئة وغيرها من المجالات ذات الصلة. وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم ومدخلات السياسات المتعلقة بالحوكمة البيئية في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وغيره من المنتديات المشتركة بين الوكالات؛ وسيستفيد من الفريق المعني بالإدارة البيئية لتشجيع جميع المنظمات وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على العمل المشترك؛

(ب) ولحفز الجهود الدولية لمواصلة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً، سيدعم البرنامج الفرعي الجهود المبذولة لمواصلة تطوير وتنفيذ القانون والقواعد والمعايير البيئية الدولية، ولا سيما تلك التي تعالج الغايات والنتائج المستهدفة والالتزامات المحددة في الوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، لا سيما من خلال تنفيذ برنامج وضع القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتفيدو)؛

(ج) ولمساندة عمليات ومؤسسات الحوكمة البيئية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، سيدعم البرنامج الفرعي المنتديات الإقليمية الوزارية وغيرها في مجال البيئة، ويساعد على تنفيذ برامج أعمالها. وسيدعم جهود الحكومات من أجل مواصلة تطوير وتعزيز سياساتها وقوانينها ومؤسساتها الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التي تشكل أساساً للحوكمة البيئية، وهياكلها الأساسية للإدارة البيئية. كما سيدعم جهود الحكومات الرامية إلى تطوير وتعزيز قدراتها على إدارة وتقييم البيانات والمعارف البيئية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، من أجل وضع قاعدة سليمة للحوكمة البيئية. وعلاوة على ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي دعمه لإشراك أصحاب المصلحة غير الحكوميين والمجتمع المدني في الحوكمة البيئية على جميع المستويات؛

(د) لتعزيز ودعم الأساس البيئي للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني، سيدعم البرنامج الفرعي الحكومات في إدماج البيئة في عملياتها المتعلقة بالتخطيط الإنمائي، بما في ذلك عن طريق مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الفقر والبيئة؛ كما سيساعد الحكومات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة على كفالة إدراج اعتباراتها البيئية في التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج التنفيذية المرتبطة بها، بما في ذلك عن طريق الاستفادة الكاملة من منهج عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي كلتا الحالتين، سيفعل ذلك على نحو يتسق مع عملية إصلاح الأمم المتحدة (التي تشمل مبادرة "أمم متحدة واحدة") وهيكل المعونة الدولية، مثل إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة والنتائج والمساءلة المتبادلة. وستمثل مذكرة

التفاهم المبرمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إطار عمل رئيسي لتقديم مثل هذا الدعم على المستوى القطري. وسيحسن ذلك الوجود الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المناطق لدعم الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في معالجة الحوكمة البيئية؛ وسيعزز مشاركته مع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الإدارات والشركاء الإقليميين.

البرنامج الفرعي ٥ المواد الضارة والنفايات الخطرة

هدف المنظمة: التقليل إلى أدنى حد ممكن من أثر المواد الضارة والنفايات الخطرة على البيئة والبشر

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) '١' زيادة عدد البلدان والجهات صاحبة المصلحة التي تنفذ سياسات في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة	(أ) زيادة قدرات الدول وغيرها من أصحاب المصلحة على تقييم الأخطار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة على صحة البشر وعلى البيئة وإدارتها والحد منها
'٢' زيادة عدد البلدان التي لديها حوافز سوقية وسياسات وممارسات في مجال الأعمال التجارية تشجع على اتباع نُهج وإنتاج منتجات ملائمة للبيئة وترمي إلى التقليل من انبعاثات المواد الكيميائية الضارة والنفايات الخطرة والتعرض لها	(ب) تعزيز إدارة المواد الضارة والنفايات الخطرة استناداً إلى المشورة الدولية المتسقة في مجال السياسات والمشورة التقنية المقدمة إلى الدول وغيرها من أصحاب المصلحة
(ب) '١' زيادة عدد الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة التي تحقق تخفيضات في المواد الضارة والنفايات الخطرة نتيجة لتطبيق ما وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من مبادئ توجيهية وأدوات بشأن تقييم المواد الكيميائية الخطرة وإدارتها والاستعاضة عنها وبشأن إدارة النفايات	'٢' زيادة عدد المنظمات الدولية أو الإقليمية أو دون الإقليمية التي تطبق توجيهات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المواد الضارة والنفايات الخطرة
'٣' زيادة عدد العمليات الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية في مجال رسم السياسات التي تدرس الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواد الضارة والنفايات الخطرة وتعالج هذه الآثار وترصد	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ج) '١' التوصل إلى اتفاق على الصعيد الدولي بشأن سبل معالجة مسألة التلوث الناجم عن الزئبق	(ج) وضع وتنفيذ نظم مناسبة للسياسات والرقابة فيما يتعلق بالمواد الضارة التي تثير شواغل عالمية، تمشيا مع الالتزامات الدولية للدول وولايات الكيانات ذات الصلة
'٢' زيادة عدد البلدان التي لديها نظم وسياسات للرقابة يجري تنفيذها لتلبية التزاماتها الدولية فيما يتعلق بالمواد الضارة والنفايات الخطرة	
'٣' زيادة عدد البلدان التي تحدث تخفيضات في المواد الضارة والنفايات الخطرة نتيجة لتطبيق أنظمة وسياسات الرقابة	

الاستراتيجية

١١-٢٦ تقع مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالمواد الضارة والنفايات الخطرة على عاتق شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد. وبالنظر إلى الطابع المتعدد التخصصات للبرنامج الفرعي، ستقوم الشعبة بدور تنسيقي، وتكفل تنفيذ برنامج العمل بالتعاون الوثيق مع الشعب الأخرى في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستكون الاستراتيجية التي تشكل جزءاً من جهود الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً للتقليل من الآثار البيئية والصحية للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، والتي ستنفذ بالتعاون مع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية (وهي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومرفق البيئة العالمية) ومنظمات أخرى، على النحو التالي:

(أ) بغية مساعدة البلدان على زيادة قدراتها على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة وفقاً لنهج قائم على دورة الحياة، سيغطي الدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي جمع البيانات وتقييم المواد الكيميائية وإدارتها، وتنفيذ النظم المصممة على أساس علمي لإدارة النفايات الخطرة، وتعزيز التشريعات والأطر التنظيمية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من كيانات الأمم المتحدة، من خلال العمليات ذات الصلة، المشتركة بين الوكالات، سيعمل البرنامج الفرعي على تعزيز إدماج مبادئ السلامة الكيميائية في الخطط الإنمائية والمشاركة النشطة لجميع القطاعات ذات الصلة، وصولاً إلى سياسات تنظيمية وتطوعية وقائمة على السوق تتسم بالاتساق والفعالية، على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد دون الإقليمي عند

الاقتضاء. وسيشجع البرنامج الفرعي ويسر حصول الجمهور على المعلومات والمعارف عن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، بما في ذلك آثارها على الصحة والبيئة؛

(ب) وبغية النهوض بمجدول الأعمال الدولي في مجال المواد الكيميائية عن طريق تنفيذ العنصر البيئي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، سيقدم البرنامج الفرعي للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة مشورة ومبادئ توجيهية علمية ومتعلقة بالسياسات بشأن تقييم الأخطار وإدارتها؛ وسيعمل على التوعية بالآثار الضارة المحتملة للمواد الكيميائية، بما فيها النفايات الخطرة؛ وسيعالج القضايا المستجدة. وسيسهم البرنامج الفرعي في تطوير المنهجيات والأدوات لرصد وتقييم التقدم المحرز في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة؛

(ج) وبغية دعم وضع نظم متفق عليها دوليا لإدارة المواد الكيميائية، ولا سيما فيما يتعلق بالزئبق، إضافة إلى فلزات أخرى إذا طلبت الحكومات ذلك، ودعم تطوير الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف القائمة في مجال المواد الكيميائية والنفايات، سيساعد البرنامج الفرعي البلدان وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في جهودها الرامية إلى معالجة المواد الشديدة الخطورة. وسيشمل ذلك تنفيذ وإنفاذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، وغير ذلك من المبادرات الدولية (من قبيل برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية) المتعلقة بالمواد الكيميائية التي تثير شواغل عالمية، من قبيل الزئبق والملوثات العضوية العصبية التحلل والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، كما سيساعدها على معالجة القضايا المستجدة ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة. واتساقا مع المقرر د-١٠/١٠ لمجلس إدارة المنتدى البيئي الوزاري، يمكن لتعزيز التعاون والتنسيق بين اتفاقيات بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وروتterdam بشأن الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية واستكھولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة أن يسهم بشكل إيجابي في تنفيذ المبادئ التي تدافع عنها هذه الاتفاقيات فيما يتعلق بإدارة المواد الضارة والنفايات الخطرة بناء على الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في بالي في جلسات المؤتمرات الاستثنائية التي عقدت في باريس في نفس الوقت بشأن هذه الاتفاقيات.

البرنامج الفرعي ٦

الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان

هدف المنظمة: كفاءة إنتاج الموارد الطبيعية وتجهيزها واستهلاكها بطريقة أكثر استدامة بيئياً، مما يُمهّد الطريق نحو الاقتصاد الأخضر الذي يُفصل فيه الأثر البيئي عن النمو الاقتصادي وتحقق فيه أفضل المنافع الاجتماعية المشتركة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) زيادة عدد التقييمات العلمية والتقارير التحليلية والتحذيرات بحدوث ندرة، التي ترتبط بمنظمة الأمم المتحدة للبيئة، والتي يستخدمها ويشير إليها عدد محدود من الحكومات المستهدفة ومنظمات القطاعين العام والخاص	(أ) تعزيز فهم الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة للتقييم العلمي لتدفقات الموارد وللتأثيرات البيئية ذات الصلة الواقعة على طول السلاسل العالمية للأنشطة المضيفة للقيمة فضلاً عن إمكانات الفصل
(ب) زيادة عدد الحكومات وغيرها من المؤسسات العامة التي تنفذ سياسات وأدوات اقتصادية ومبادرات لتحسين كفاءة استخدام الموارد والأخذ بجوانب التحضير في اقتصاداتها	(ب) تحسين قدرات الحكومات والمؤسسات العامة على تحديد وتنظيم وإدارة التحديات الرئيسية المتعلقة بالموارد، وإدماج جوانب الاقتصاد الأخضر فيما يضطلع به من عمليات تخطيط التنمية وتنفيذها، فضلاً عن اعتماد سياسات وأدوات تهدف إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد
(ج) زيادة عدد الأعمال التجارية التي تتبع ممارسات إدارية وتكنولوجيات وأساليب إنتاج أكثر كفاءة ونظافة وأماناً في استخدام الموارد، وتستثمر في تلك الممارسات	(ج) زيادة الاستثمار في أساليب الإنتاج الصناعي التي تنسم بالكفاءة والنظافة والسلامة من خلال الإجراءات الطوعية التي يتخذها القطاع الخاص
(د) '١' تحقيق زيادة في مبيعات المنتجات والسلع والخدمات المستهدفة الملائمة للبيئة والتي تنسم بالكفاءة في استخدام الموارد	(د) نزوع القرارات التي يتخذها جانب الطلب والخيارات التي يتبناها في مجال الاستهلاك إلى تفضيل المنتجات الأكثر كفاءة في استخدام الموارد والأكثر ملاءمة للبيئة، نتيجة لتأثير أدوات ووسائل اتصال موحدة ومعترف بها دولياً فضلاً عن وجود هياكل أساسية اجتماعية تتيح التمكين لهذه القرارات والخيارات
'٢' زيادة عدد الحكومات والشركات وجماعات المستهلكين التي يتاح لها الوصول إلى الأدوات ووسائل الاتصال المقبولة التي يتم توفيرها من خلال المبادرات المدعومة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للبيئة عند اتخاذ قرارات الشراء المتعلقة بالمنتجات والسلع والخدمات الأكثر ملاءمة للبيئة والتي تنسم بقدر أكبر من الكفاءة في استخدام الموارد، وتتمكن من استخدامها	

الاستراتيجية

١١-٢٧ تضطلع شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد بالمسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين. وبالنظر إلى الطابع المتعدد التخصصات للبرنامج الفرعي، ستقوم الشعبة بدور تنسيقي، وستكفل تنفيذ برنامج العمل بالتعاون الوثيق مع الشُعَب الأخرى في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ورغم أن جميع البرامج الفرعية ستواصل الاسترشاد بإطار الاقتصاد الأخضر، ينفذ هذا البرنامج الفرعي تحديداً بتطوير مبادرة الاقتصاد الأخضر إلى مدى أبعد باعتبارها الهدف الأسمى لأنشطته ومحور اهتمامها. وستقوم المبادرة، التي أعلنت في عام ٢٠٠٨، بمضاعفة الجهود الرامية إلى مساعدة الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في التقدم نحو اقتصاد أخضر من خلال إعادة تشكيل تكنولوجيات الإنتاج وأنماط الاستهلاك وإعادة تركيزها. وسيكون عدد البلدان التي تتحول إلى الاقتصاد الأخضر هو المعيار الرئيسي للنجاح. وسيضطلع بالاستراتيجية، التي ستعتمد على إطار السنوات العشر بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وستنفذ في إطار شراكة مع الحكومات وغيرها من كيانات الأمم المتحدة وكيانات التعاون في مجال التنمية، والقطاع الخاص، وهيئات البحث، والمجتمع المدني، والمؤسسات العلمية، من قبيل جامعة أوكسفورد، ووكالات الأمم المتحدة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واللجان الاقتصادية الإقليمية على النحو التالي:

(أ) بغية بناء القدرات على النهوض بإنتاج أكثر ملاءمة للبيئة، سيساعد البرنامج الفرعي الحكومات وغيرها من المؤسسات العامة ابتداء من الصعيد الإقليمي وانتهاء بالصعيد المحلي على تحسين قدراتها على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين وإجراءات إدارية تشجع على إنتاج سلع وخدمات مأمونة ومستدامة وتحقق الكفاءة في استخدام الموارد. وفي مسعاها لتحقيق ذلك، سيؤكد البرنامج الفرعي على اتباع نهج دورة حياة المنتج، وسيشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأدوات السوق، من أجل إقامة سلاسل إمداد أكثر استدامة. وسيدعم البرنامج الفرعي وضع أطر سياسات وأدوات اقتصادية مواتية تشجع الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين. وسيتم ذلك في سياق السياسات الإنمائية الوطنية وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بغية تعزيز تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسيتم السعي في هذا الصدد من أجل النهوض بالإدارة المتكاملة للنفايات ودرء الأخطار البيئية والتعافي من الحوادث الصناعية؛

(ب) وبغية تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في التكنولوجيا السليمة بيئياً والمنتجات المستدامة سيسدي البرنامج الفرعي المشورة ويقدم الدعم للحكومات والأعمال التجارية في اختيار وتطبيق نظم الإدارة البيئية وتكنولوجيات الإنتاج المأمونة والمتسمة بالكفاءة، والإدارة المتكاملة للنفايات، وفي شراء المنتجات واتباع الممارسات الأكثر كفاءة في استخدام الموارد والأكثر استدامة. وسينشر البرنامج الفرعي نتائج البحوث وقيم المشاريع الإرشادية لإيضاح فوائد أساليب الإنتاج الصناعي المتسمة بالكفاءة والنظافة والسلامة، من وجهة النظر البيئية والاقتصادية والاجتماعية، لتنشيط السياسات العامة والخاصة وخيارات الاستثمار من أجل تطبيق هذه الأساليب على نطاق أوسع؛

(ج) وبغية تشجيع أنماط الاستهلاك المستدامة سينشر البرنامج الفرعي مواد الاتصالات العامة وينظم حملات التثقيف والتوعية العامة بشأن فوائد الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين، من أجل التأثير على خيارات المستهلكين وتوفير معلومات أفضل للجهات الفاعلة الأخرى في السوق. وسيقدم أيضاً مبادئ توجيهية وضرباً مختلفاً من الأدوات والمشورة والدعم في مجال السياسات للسلطات العامة من أجل تشجيع إدارة الموارد بكفاءة وشراء المنتجات المستدامة. وسوف تسعى الأنشطة ذات الصلة إلى تشجيع خيارات الاستهلاك المستدام، من خلال جملة أمور منها دعم التخطيط الاجتماعي المناسب والهيكل الأساسية الملائمة.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

الترتيبات المؤسسية والمالية للتعاون الدولي في ميدان البيئة	٢٩٩٧ (د-٢٧)
برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١	د-١٩/٢
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	١٩٠/٤٧
تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية	٢٤٢/٥٣
إعلان الأمم المتحدة للألفية	٢/٥٥
تعزيز أوجه التكامل فيما بين الصكوك الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة	١٩٨/٥٥
إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٢/٥٧
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية	١٤٤/٥٧٥

نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥	١/٦٠
مسألة أنتاركتيكا	٤٧/٦٠
برنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم	١٤٢/٦٠
تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها	٩/٦٢
الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٠٨/٦٢
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود	١١/٦٣
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي	١٤٤/٦٣
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	٢٦٧/٦٣
آثار الإشعاع الذري	٨٥/٦٤
التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (البرنامجان الفرعيان ٣ و ٤)	٨٦/٦٤
السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	١٣٠/٦٤
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٣٥/٦٤
متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	١٩٩/٦٤
تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين	٢٠٤/٦٤
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢١٢/٦٤
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا	٢١٣/٦٤
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٦/٦٤
دور المرأة في التنمية	٢١٧/٦٤
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٢١/٦٤
نحو إقامة شراكات عالمية	٢٢٣/٦٤

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢٣٦/٦٤
تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (البرنامجان الفرعيان ٢ و ٤)	٢٥٢/٦٤

مقررات مجلس الإدارة

إعلان مالمو الوزاري	د-١/٦
النهوض بإشراك المجتمع المدني في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة	د-٥/٧
تنفيذ المقرر د-١/٧ عن الحوكمة الدولية لشؤون البيئة	د-١/٨
ثالثا - الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية لتقديم الدعم التكنولوجي وبناء القدرات	
رابعا - تعزيز تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة	
التنمية المستدامة في منطقة القطب الشمالي	د-٢/١٠
الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣	د-٣/١٠
إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١/١٩
الخدمات المتعلقة بالسياسة العامة والخدمات الاستشارية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المجالات الرئيسية لبناء المؤسسات	٦/٢٠
تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة	١٢/٢٠
آراء مجلس الإدارة حول تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية	١٧/٢٠
تقديم الدعم لأفريقيا	٢٧/٢٠
تطوير الروابط المشتركة فيما بين القضايا البيئية العالمية والاحتياجات البشرية	٢٨/٢٠
التمويل المستقر والكافي والمنظم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	٣٣/٢٠
أداء المكاتب الإقليمية والتدابير المقترحة لتعزيز الأقاليم واللامركزية	٣٩/٢٠
تنفيذ إعلان مالمو الوزاري	١٨/٢١
أسلوب إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣	٢٠/٢١

الخدمات المتعلقة بالسياسة العامة والخدمات الاستشارية في المجالات الرئيسية لبناء المؤسسات	٢٤/٢١
إشراك دوائر الأعمال والصناعة	٧/٢٢
تقديم الدعم لأفريقيا	٩/٢٢
الفقر والبيئة في أفريقيا	١٠/٢٢
التنمية المستدامة في منطقة القطب الشمالي	١١/٢٢
إعلان بروكسل وبرنامج العمل المعني بأقل البلدان نموا للعقد ٢٠١٠-٢٠١١	١٢/٢٢
دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز الأنشطة الإقليمية والتعاون في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي	١٤/٢٢
المجتمع المدني	١٨/٢٢
ثانيا - استراتيجية طويلة الأجل بشأن إشراك الشباب في القضايا البيئية	
ثالثا - استراتيجية طويلة الأجل للرياضة والبيئة	
التنفيذ الإقليمي لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٢١/٢٢
الفقر والبيئة	١٠/٢٣
المساواة بين الجنسين في ميدان البيئة	١١/٢٣
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٦/٢٤
تنفيذ المقرر د-١/٧ عن الحوكمة الدولية لشؤون البيئة	١/٢٥
التعاون بين بلدان الجنوب في إنجاز التنمية المستدامة	٩/٢٥
تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها	١٦/٢٥

البرنامج الفرعي ١ تغير المناخ

قرارات الجمعية العامة

التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينو	١٩٩/٦١
حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة	٧٣/٦٤
تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	٢٠٦/٦٤

مقررات مجلس الإدارة

- ٣/٢٢ المناخ والغلاف الجوي
- أولا - التكيف مع تغير المناخ
- ثانيا - الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

البرنامج الفرعي ٢

الكوارث والتراعات

قرارات الجمعية العامة

- ١٣٧/٦٣ تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي
- ٢١٧/٦٣ الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها
- ٧٦/٦٤ تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ
- ٢٠٠/٦٤ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
- ٢٥١/٦٤ التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

مقررات مجلس الإدارة

- ١/٢٢ الإنذار المبكر والتقييم والرصد
- رابعا - التقييم البيئي لما بعد الصراعات
- خامسا - الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة
- ٨/٢٢ مواصلة تحسين منع الطوارئ البيئية والاستعداد لها وتقييمها والاستجابة لها والتخفيف من حدتها
- ٧/٢٣ تعزيز الاستجابة للطوارئ البيئية ووضع نظم للوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها ونظم الإنذار المبكر بشأنها وذلك في أعقاب كارثة تسونامي التي أصابت المحيط الهندي
- ١٢/٢٥ الوضع البيئي في قطاع غزة

البرنامج الفرعي ٣ إدارة النظام الإيكولوجي

قرارات الجمعية العامة

العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥	٢١٧/٥٨
تشجيع الأخذ بنهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة	٢٣٠/٥٩
المحيطات وقانون البحار	٧١/٦٤
استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها، اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والصكوك ذات الصلة	٧٢/٦٤
استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل تحت شعار "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥	١٩٨/٦٤
التنمية المستدامة للجبال	٢٠٥/٦٤

مقررات مجلس الإدارة

المياه العذبة	٢٥/٢٠
مواصلة وضع وتدعيم برامج البحار الإقليمية: النهوض بحفظ البيئة البحرية والساحلية واستخدامها المستدام، وبناء الشراكات وإنشاء صلات مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	٢٨/٢١
إنشاء برنامج البحار الإقليمية لوسط وشرق منطقة المحيط الهادئ	٢٩/٢١
الإنذار المبكر والتقييم والرصد	١/٢٢
ثانيا - التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية	
ثالثا - المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة	
المياه	٢/٢٢
أولا - سياسة واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	
ثانيا - برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية	

ثالثا - برامج البحار الإقليمية	
رابعا - الشعب المرجانية	
خامسا - السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية من التلوث العرضي	
تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المسائل المتعلقة بالغابات	٥/٢٢
الصيغة المستكملة لسياسة واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	١٦/٢٤
ألف - المياه العذبة	
باء - السواحل والمحيطات والجزر	
المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية	١٠/٢٥

البرنامج الفرعي ٤

الحوكمة البيئية

قرارات الجمعية العامة

عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة	٢٣٧/٥٩
عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٢٠١/٦٤
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢٠٢/٦٤
اتفاقية التنوع البيولوجي	٢٠٣/٦٤

مقررات مجلس الإدارة

الحوكمة الدولية لشؤون البيئة	دإ-١/٧
الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذها	دإ-٤/٧
تنفيذ المقرر دإ-١/٧ عن الحوكمة الدولية لشؤون البيئة	دإ-١/٨
أولا - العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	
ثانيا - تعزيز الأسس العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	

خامسا - الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	
سادسا - زيادة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة والفريق المعني بالإدارة البيئية	
توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية	د-١٠/٥
الاتفاقيات البيئية	١٨/٢٠
تدهور الأراضي: دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا	١/٢١
السلامة البيولوجية	٨/٢١
برنامج لوضع القانون البيئي واستعراضه الدوري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (برنامج مونتفيدو الثالث)	٢٣/٢١
الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذها	٢٧/٢١
الإنذار المبكر والتقييم والرصد	١/٢٢
أولا - ألف - تعزيز الأسس العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	
أولا - باء - اضطلاع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالإنذار المبكر وعملية التقييم	
أسلوب الإدارة والقانون	١٧/٢٢
أولا - متابعة قرار الجمعية العامة ٢٥١/٥٧ المتعلق بتقرير الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي	
ثانيا - تنفيذ برنامج وضع القانون البيئي واستعراضه الدوري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (برنامج مونتفيدو الثالث)	
إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض	٦/٢٣
تنفيذ مقرر مجلس الإدارة د-٨/١ بشأن الحوكمة البيئية الدولية	١/٢٤
ثالثا - تعزيز الأسس العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	
خامسا - مسائل متعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	
سادسا - زيادة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الفريق المعني بالإدارة البيئية	

١١/٢٤	تكثيف التثقيف البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة
٢/٢٥	حالة البيئة في العالم

البرنامج الفرعي ٥ المواد الضارة والنفايات الخطرة

مقررات مجلس الإدارة

١/٩-د	النهج الاستراتيجي لإزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية
١/١٠-د	إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق وإدارة النفايات
٤/٢٢	المواد الكيميائية
	أولا - اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية
	ثانيا - اتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة
٩/٢٣	إدارة المواد الكيميائية
	أولا - التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والمنظمات الأخرى
٤/٢٤	منع التجارة الدولية غير المشروعة
٥/٢٥	إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق
٨/٢٥	إدارة النفايات

البرنامج الفرعي ٦ الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان

قرارات الجمعية العامة

١٩٠/٦٠	المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة
١٨٨/٦٤	التجارة الدولية والتنمية

مقررات مجلس الإدارة

١٩/٢٠	إسهام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة
	هاء - تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك
٢٩/٢٠	الخدمات المتعلقة بالسياسة العامة والخدمات الاستشارية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المجالات الرئيسية للاقتصاد والتجارة والخدمات المالية
١٤/٢١	التجارة والبيئة
٦/٢٢	تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج